

ولا فرق بين ان يجال السفيه باذن وليها او بغير اذنه فلا يلزمها المال في بيت من الاحوال سوى ان كان على الذمه او العين ولو قال لامرأته انت طالق على الف درهم واجبرها على القبول قال القاضي حسين في فتاويه محتمل وجهين احدهما وهو الاظهر لا يقع الطلاق للكراهة والثاني يقع رجعيا ولو خالغ او طلق بعوض لم يكن له الرجوع الا ان يشترط فله الرجوع ولا مال فلو خالغها على مالها في ذمته وعلى الف اخرى في ذمتها وعلى ان تنفق على ولده كل يوم كذا او الى مده كذا فهو فاسد كما نقله الراجعي عن فتاوى القاضي حسين بشرط الانفاق وتبين للمثل قال صاحب المهمات وما جزم به ههنا من ان شرط لانفاق مفسد وان بين ما ينفقه وتابع النووي في الروضة على ذلك فهو وجه ضعيف والوجه القطع بصحة اذ اضبط بصفات السلم وما نسبة اليها من صفات الغلط بمقتضى مقالتهما فليس بظاهر لان مقتضى كلامهم يدل على ان المفسد جهل ما تنفق لانه غير معلوم ويدل عليه قوله اذا ضبط بصحة السلم وليس في كلامهم ذلك ولو كان ما قالوا بالفساد فيه يدل على ما قلناه **الركن الثالث** العوض من الزوج وهو الطلاق بشرط ان يكون مملوكا له فلو خالغ بائنا لم يقع بخلاف الرجعية فان طلقها صحيحا على الاصح ولو قال ان اعطيني الف فانت طالق فاعطته مخصوبا فوجهان احدهما عدم الوقوع ولو اعطته مستاجرا وقع الخلع كما ذكره النووي من زياد انه في الروضة ولو سألها ان تعطه خرا او مخصوبا فاعطته وقع الطلاق بائنا على المذهب ورجع بمهما مثل ولو قالت طلقني طلقني ثلاثا بالاول فخلعها واحده فاربع او جرح اصعبا وقوعه بثلاثة الاول وان طلق اثنتين استحق تلى الالف او طلقه ونصف فوجهان احدهما من زيادات الروضة انه يستحق نصفه على الارح

٢٢٩
ولو قالت طلقني طلقين بالالف وهو لا يملك الا واحد فقال طلقك طلقين الاولى بالالف والثانية بجاء استحق الاول وان قال الثانية منهما بالالف وتحت الاولى بلا عوض واخذ الثانية وان قال احدهما بالالف وليرى فيها في استحقاقه الاول وجهان قال الراجعي احدهما نعم كما في اصل الروضة لظن بقية الجواب السؤال الركن **الرابع** المحوض بشرط ان يكون معلوما فلو خالغ على مجهول لم يرجع ورجع الى مهمل مثل وان يكون مقولا قال او كثر عينا او دينامع ساير بشرط الاعراض كالقدرة على التسليم او استقرار الملك وغيرهما فلو خالغ مجهول او بما في كفاها فلا يثنى فيه بانتهجه لمثل وكذا لو خالغ من اب الزوج بضمها ان الدرك بان مجهول على الاب الركن **الخامس** الصيغة ويشترط ان لا يتخلل بين اللفظين كلام اجنبى فان تخلل كلام كثير صرح على الاصح لان قبولها بشرط في العجم فتقول قبلت او اختلفت او صمنت لك ذلك ونحوه ولا بد من وفق الاجاب بالخير والقول حتى لو رجح قبل قبولها صح ولا يثنى ولو قال طلقك بالالف قبلت بالخير هو عكسه او طلقك بحسماية وقع الطلاق بحسماية ولو قالت طلقني واحدة بالالف فقال اني طالق ثلاثا وقع الثلاث واستحق الالف وهل استحقاقه لها في مقابلة الثلاث الالف وجهان قال السبكي في شرح ملهاج النووي ظاهر النص انه في مقابلة الثلاث ولو قالت طلقك بدنيا رعى ان الرجوع او خالعتك بدنيا رعى ان في عليك الرجوع قال الراجعي نقل المزني والريعي انه يقع الطلاق رجعيا ويسقط المال وخرج المزني ونقل الريعي قول اخر انه يلغوا بشرط الرجوع ويحصل البتة بمهما مثل ولو قالت الزوج المني عليها بالسفه طلقني على كذا فاجابها وقع الطلاق رجعي وان قال لها خالعتك او طلقك على الف قبلت وقع الطلاق